



باريس في ٢٦ شباط ٢٠٠٦

بيان من حركة اللبنانيين المقيمين في الخارج

www.lebanese-abroad.com

فيما يكثر الحديث عن إعادة بناء الدولة وإعادة الحياة الديمقراطية اللبنانية إلى نصابها،

وفيما يقترب موعد تقديم مشروع قانون الإنتخاب الجديد الذي انكبت على تحضيره مشكورة الهيئة الوطنية لقانون الإنتخاب برئاسة معالي الوزير فؤاد بطرس،

لا بدّ من التذكير من أنّ أي قانون إنتخابي عصري وديمقراطي لا يكتمل ويصح إلا إذا احتوى آلية واضحة تسمح للبنانيين المقيمين خارج لبنان بممارسة حقهم بالإقتراع عبر السفارات والقنصليات وبصنع القرار السياسي في لبنان.

فإذا أمكن تبرير الإجحاف بحقّ المقيمين خارج لبنان بالظروف الإستثنائية لإنتخابات ٢٠٠٥ النيابية، فإنّ هذه الظروف قد أظهرت للملأ حجم هذا الحرمان عددياً وامتداده إلى كل مناطق لبنان وطوائفه.

ومن دون الخوض في تفاصيل الأرقام، يمكننا أن نوّكد أنّ نسبة اللبنانيين المقيمين في الخارج المسجّلين على لوائح الشطب قد تصل إلى ٣٠%، ولقد قدّرت السلطات الرسمية عدد أصوات المقيمين خارج لبنان بما لا يقلّ عن خمسمئة ألف صوت.

إنّ اللبنانيين المقيمين في الخارج لم يخذلوا وطنهم يوماً، وهم يمثلون عنصر توازن أساسي في ميزان المدفوعات ومحركاً أساسياً للاقتصاد الوطني، وقد قدّر بعض الخبراء مساهمتهم بما لا يقلّ عن ٢٥% من الناتج المحلي العام عطفاً عن تملكهم العقاري المهم جدّاً في لبنان، وإقامتهم المتقطعة، وزياراتهم المستمرة، ومشاركتهم الفعّالة من الداخل والخارج في الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية.

إنّ حقّ اللبنانيين المقيمين في الخارج بالإقتراع هو حق دستوري حجبه قوانين الإنتخابات المتتالية تعسفاً وإهمالاً ولا عذر بعد اليوم،

وقد تنبّهت مختلف دول العالم الديمقراطي لأهمية مشاركة غير المقيمين في الإنتخابات واعتمدت أكثر من ٨٨ دولة في العالم آليات مختلفة بحسب مقتضى أحوالها.

إنّ إعادة بناء الدولة والاقتصاد في لبنان تحتاج إلى مساهمة اللبنانيين، كلّ اللبنانيين، مقيمين وغير مقيمين لا فرق بينهم ولا فضل لأحد على آخر إلا بمواطنيته، ولكن كيف يمكن أن نستنهض عزائم المقيمين خارج لبنان ونطالب بدعمهم ومشاركتهم من دون أن ننصفهم حقهم الأساسي في الإقتراع؟

وإيكم نص هذه العريضة:

” نطالب بحقنا بالإقتراع أسوة بكل مواطن لبناني

اللبنانيون المقيمون في الخارج يطالبون بممارسة حقهم المشروع بالإقتراع أسوة بمواطن أية دولة ديمقراطية يعيش خارج حدود بلده.

المغتربون اللبنانيون، إلى أية طائفة انتموا، ما انقطعوا يوماً عن تقديم المساعدات لوطنهم الأم في جميع المجالات ولم يألوا جهداً في سبيل الحرص من الخارج، على التماسك الوطني والتضامن مع إخوانهم المقيمين. ولولا ذلك لما كان لبنان ينعم كما هو اليوم بوحده وكرامته.

إنّ المواطنين المنتشرين في جميع أقطار العالم يوجّهون إلى السلطات الرسميّة نداءً ملحاً لكي تكفّ عن لامبالاتها حيالهم وتجاهلها لهم.

هم يطالبون بإعطائهم دورهم في القرارات الرئيسيّة المتعلقة بلبنان لا سيّما تلك العائدة لسيادة وطنهم ووحدة شعبه.

يطالب المغتربون اللبنانيون بتوفير الإمكانيات التي تخولهم ممارسة حقهم بالإقتراع بواسطة السفارات والقنصليات اللبنانيّة في بلدان الإغتراب.”

نهاية العريضة.

الناطقة باسم الحركة في باريس

ندى أبو زيد

محامية بالإستئناف

باريس - فرنسا

الناطق باسم الحركة في لبنان

جبران كرم

دكتور مهندس - أستاذ مساعد في الهندسة المدنيّة -

لبنان

مارك عبّود

مدير شركة

فرنسا

ندى بستاني

دكتور مهندسة - أستاذة مساعدة في الهندسة

البيولوجيّة/الطبيّة - الولايات المتّحدة

بول عيد

مدير مالي - فرنسا

سعيد علم الدين

مستشار مالي - ألمانيا

دانيال شيخاني

هندسة معماريّة (ألبي) - تصوير - فرنسا

جورج عبّود

قطاع مصرفي خاص - المملكة المتّحدة

كارين نقّاع

مديرة ماليّة - فرنسا

شانتال ريّس

صحافية - البرازيل

جنان قارح تاجر

صحافية - فرنسا

وليد مغير

مؤلف ومستشار - كندا

جميل اسحق

طالب حقوق - استراليا

أحمد خضر منقارة

طالب طبّ - الولايات المتّحدة

ملحم مّتي

مستشار - هولندا